مكانة دول اتحاد المغرب في النظام الجديد للتجارة العالمية
مداخيل التفعيل والاستراتيجيات البديلة

صاولي مراد
أستاذ مساعد/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة قالمة–الجزائر

مستخلص البحث:

يمثل بناء المغرب العربي كوحدة إقليمية خيارا استراتيجيا بالنسبة لشعوب المنطقة، فالقوى الاقتصادية التي بإمكانها مواجهة المستقبل مع زحف العولمة لابد وأن يكون لها مؤهلات بشرية واقتصادية تؤهلها عند تكتلها في إطار إقليمي للاندماج في الاقتصاد العالمي والحصول على وزن اقتصادي وسياسي في العلاقات الدولية وأن تصبح شريكا فعالا لمختلف التكتلات الإقليمية العالمية، فاتحاد المغرب العربي يلعب دورا مهما في المبادلات التجارية العالمية، إذ يرتبط اقتصاديا بكل المجموعات الاقتصادية الدولية خاصة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية مع انفتاحه على القوى الاقتصادية الناشئة والتي ترتبط فيما بينها باتفاقيات للتعاون والتكامل الاقتصادي.

مقدمة

لعل من أهم الظواهر التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة الماضية، هي تلك التطورات الكبيرة والمذهلة في المجالات التكنولوجية وتزايد حجم المبادلات الدولية وتزايد الاعتماد المتبادل، وكذا تلك النزعة المتزايدة لإنشاء تشكيلات (تكتلات) وتجمعات اقتصادية جهوية (إقليمية) وانتقال العلاقات الدولية من مرحلتها العالمية إلى مرحلتها الشمولية، والتي يمكن النظر إليها من جانبين:

الأول الإندماج، إذ ينظر للتكامل الاقتصادي على أنه إحدى الآليات المهمة التي تساعد على اندماج اقتصادات البلدان على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من خلال تعميم العولمة وتزايد اندماج المؤسسات والشركات الكبرى، الثاني فينظر للتكامل الاقتصادي على أنه يؤدي إلى الزوال التدريجي للدولة من الداخل ويحد من اعتمادها على ذاتها. تبين الدراسة إشكالية إمكانية نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي آلية للاندماج في الاقتصاد العالمي.

انطلقت الجهود المغاربية المشتركة لتنمية تجارتها الخارجية وتطويرها انطلاقا من الافتراض النظري الذي ينص على أن السوق المغاربية الواسعة أمام المنتجات والمدخلات الإنتاجية المغاربية من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب مشتركة لها، لعل في مقدمتها استغلال الثروات الطبيعية غير المستغلة على أسس اقتصادية من خلال ما تقدمه التجارة الخارجية من توسيع السوق أمام منتجات الدول المتقدمة، وبشكل يسمح لها إقامة مشاريع كبيرة تتحقق من خلالها إمكانيات الاستفادة من اقتصاديات الحجم، بالإضافة إلى التطور الذي قد يصيب الأنشطة الإنتاجية والخدمية المكملة والمساندة للقطاعات الإنتاجية، وما يهيئ لها من حوافز النمو والتنمية بفعل التوسع في قطاعات التصدير وفي كافة الأنشطة التجارية.

مثل هذه النتائج تؤدي من جانب آخر إلى تحسين القدرات التنافسية لمنتجات الأقطار المغاربية من خلال زجها في أسواق الدول المتقدمة واحتكاكها المباشر بالمنتجات الأجنبية بالمستوى الذي يطور المنتجات المحلية المغاربية نوعيا وتقنيا وكذا تخليصها من القيود والحواجز الجمركية التي تواجهها في أسواق الدول الصناعية، من جهة أخرى لا بد وأن تنعكس حصيلة كل ذلك على تشجيع انتقال عناصر الإنتاج من أقطار المنطقة المغاربية كنتيجة لهذا لتوسع ونمو الروابط التجارية وما ينشأ عنها من

مصالح اقتصادية مشتركة مما يؤدي إلى تعزيز الاتجاهات التكاملية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإزالة العقبات التي تقف أمام تحقيق التكامل والاندماج المغاربي الذي لا تتوقف ايجابياته عند تلك الحدود بل تمتد مزايا هذا التكامل لتشمل كل الدول العربية وذلك في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

تلك هي الخلفيات التي كانت وراء الخوض في هذا الموضوع للإجابة على الإشكالية التالية:

١- كيف يمكن للدول المغاربية الاندماج الايجابي في المنظومة التجارية العالمية الجديدة بما يحقق لها أقصى منفعة؟

٢- ألا يعتبر الشروع في تشكيل اتحاد مغاربي بمثابة إستراتيجية لتعزيز المركز التفاوضي لهذه الدول في إطار انضمامها الكلي لمنظمة التجارة العالمية؟

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا الفرضيات التالية:

- يتسم النظام الاقتصادي العالمي بالديناميكية وينطوي على مجموعة من العوامل والقوى الدافعة تجعله يتجدد ويتغير في كل مرحلة من مراحل تطوره.
- آثار النظام الجديد للتجارة العالمية لم تكن مقصورة على الدول النامية بل أنها سوف تطول جميع بلدان العالم سلبا أم إيجابا وبدرجات متفاوتة.
- تستفيد الدول النامية من المزايا المتعددة التي يحتويها النظام الجديد للتجارة العالمية لكنها لا تستطيع رفع التحديات المطروحة بفردها.
- يساهم تنامي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العملاقة في رسم الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات العالمية.

– تتميز الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات العالمية بالقطبية والتمركز في المناطق الجغرافية العالمية الكبرى.

تكييف الاقتصاديات المغاربية مع متطلبات النظام الجديد للتجارة العالمية:

تلعب اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي دورا هاما في الاقتصاد العالمي، إلا أن بعض التقارير المختلفة أشارت إلى تدني مستويات الإنتاج في هذه الدول إلى معدلات منخفضة، ويؤكد بعض المراقبين الاقتصاديين أن إمكانيات هذه الدول تفوق بكثير النتائج المحققة. ومن بين السياسات التي يطرحها البعض للتغلب على العقبات الاقتصادية التي تواجه هذه الدول بدون استثناء هو تفعيل الاتفاقيات التجارية والإسراع في الانتقال إلى مراحل متقدمة لهذا الاتحاد، وحتى نستطيع التعرف على الواقع الاقتصادي الذي يميز البلدان المغاربية، لابد من تشخيص الإمكانيات والطاقات التي تتوافر عليها بلدان المنطقة.

ويبين لنا الجدول الموالي أهم المميزات العامة للبنى والهياكل الاقتصادية والإنتاجية المغاربية، وأهم الثروات المتواجدة في المنطقة.

جدول رقم (١): بعض المؤشرات العامة للاقتصاديات المغاربية

البلد / الوحدة	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	موريتانيا	المجموع
المساحة (ألف كلم٢)	٢,٣٨٢	١,٧٦٠	٤٤٦	١٦٤	١٠٨٠	٥,٨٣٢
السكان (٢٠٠٠) مليون	٢٤،٦	٤	٢٤،٥	٧،٩٩	١،٨٥	٦٢،٩٤
احتياطي البترول	٨٤٠٠	٢٢٠٠٠	٣	١٧٩٠	-	٣٢١٩٣
احتياطي الغاز	١٠٤٢٠٠	٢٥٧٠٠	١٠٠	٣١٠٠	-	١٣٣١٠٠
الناتج الداخلي الخام (مليون دولار)	٦٣٦٥٠	٢٢٣٢٦	١٤٢١٣	٩٠١٩	٨١٦	١١٠٠٢٤

Source: joseph Muzikar, Les Perspectives de L'intégration des pays Maghrébins, centre européen universitaire de Nancy, édition V. doux, ٢٠٠٧, P.٢٩

نظريا لنجاح أي تعاون اقتصادي بين أي من بلدان فإن الأمر يتطلب توفر مجموعة من الشروط التي حددها النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يعتمد على الحرية المطلقة لحركة البضائع بين البلدان المشاركة كما أنه يعتمد على توزيع العمل بين الدول التي تسمح بنمو التبادل التجاري.

وكانت أول محاولة للشراكة الاقتصادية المغاربية ما بين (١٩٧٥-١٩٦٤) وذلك بعد اجتماع وزراء الاقتصاد المغاربة الأول في ١٩٦٤/٠٩/٢٦ والثانية في ٢٦ نوفمبر من نفس السنة في طنجة، واتفق على إنشاء الهيئة الدائمة للتشاور المغاربي "CPCM" المكلفة بدراسة مجموع المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المغاربي[١]، وقد اقترحت هذه الهيئة سنة ١٩٦٤ ثلاثة حلول للمشاكل التي تعاني منها البلدان المغاربية وهي:

- **الحل الأقصى:** الذي يوجب إمضاء اتفاقية الوحدة المغاربية الاقتصادية مع إلغاء العراقيل الجمركية في وجه السلع، وإيجاد عملة مشتركة مع تجانس السياسات الاقتصادية بين بلدان الاتحاد وتشكيل مجلس له السلطة في اتخاذ القرارات.

– **الحل الأدنى:** الذي يتضمن تشكيل تدريجي للوحدة المغاربية الاقتصادية والارتباطات الوحيدة هي المشاركة في حوارات دورية للنقاش حول تأسيس مصانع جديدة.

– **الحل الوسطي:** يتمثل في توحيد الصناعة وتحرير التجارة وأعطى هذا الحل للبلدان المغاربية مدة ٥ سنوات للتقليص من القوانين الجمركية في المواد والسلع المتبادلة، ومحاولة تأسيس بنك مغاربي مشترك لتمويل المشاريع للفائدة المشتركة والاتجاه نحو توحيد سياساتها الاقتصادية.

غير أن تحقيق بعض المشاريع الاقتصادية في الميدان واجهتها بعض المشاكل والتي نذكرها منها[٢]:

– **مراقبة رأس المال:** موضوع النقاش هنا كان يتمحور حول المواد من المؤسسات المشاركة في الاتحاد فقط هي القابلة للتداول في الأسواق المغاربية بدون قيود، وهذا يعني أن المؤسسات الموجودة داخل هذه البلدان وبرأس مال أجنبي سوف تتقيد بهذا القانون، ومنه يكون الاقتصاد الأجنبي المستفيد الأكبر وليس الاقتصاد المغاربي.

– **مشكل أصل البضائع ونسبة الشراكة:** حتى تكون المادة المصنوعة في المنطقة المغاربية موضوع المبادلة ذات أصل مغاربي يجب توافر بعض الشروط وهي: رأس المال المغاربي أو نسبة الشراكة فيه تكون بنسبة تفوق ٥٠%.

– **الميزة الصناعية:** الشراكة المغاربية لا يمكن أن تستفيد منها سوى الصناعات الحديثة التي تشكل أساس السوق الوطنية حيث نجد نصيب الصناعات القديمة ضئيل التي تشكل معظم النسيج الصناعي المغاربي.

– **شروط الإنتاج:** ويتضمن هذا العمل على تقدير لحلقة الإنتاج وتحديد القيمة المضافة الوطنية.

ويوضح لنا الجدول الموالي المبادلات التجارية البينية للبلدان المغاربية.

جدول رقم (٢): التجارة البينية لدول الاتحاد

الوحدة نسبة مئوية %.

الدولة	الأغذية	المواد الزراعية الخام	الوقود	المعادن	السلع التحويلية	المواد الكيميائية	سلع تحويلية أخرى	آلات ومعدات النقل	أخرى
الجزائر(١) (٢)	٠,٧ ٠,٦	٠,٠ ٠,١	٩٦,٤ ٩٦,٣	٠,٤ ٠,٥	٢,٥ ٢,٦	١,٠ ١,٣	١,١ ١,٠	٠,٥ ٠,٣	- ٠,١
ليبيا (١) (٢)	٠,٥ ٠,٣	٠,١ ٠,١	٩٤,٩ ٩٤,٨	٠,٣ ٠,٠	٤,٣ ٤,٩	٣,٦ ٣,٣	٠,٧ ١,٦	- -	- -
موريتانيا(١) (٢)	٥٥,٨ ٥٥,٣	٠,١ ٠,١	٠,٥ ٠,٥	٤٠,٤ ٤٢,٢	٠,٢ ٠,١	- -	- -	٠,٢ ٠,١	٣,٠ ١,٨
المغرب (١) (٢)	٢٨,١ ٥٥,٣	٢,٩ ٢,٣	٢,٧ ٢,٣	١٢,٥ ١١,٣	٥٣,٩ ٥٧,٧	١٩,٨ ١٦,٦	٢٩,٢ ٣٤,٥	٤,٩ ٦,٦	- -
تونس(١) (٢)	١١,٧ ٩.٦	٠,٧ ٠,٧	١٢,٧ ٩,٠	١,٤ ١,٥	٧٣,٥ ٧٩,٤	١٢,٦ ١٢,٠	٥٢,٢ ٥٦,٠	٨,٧ ١١,٤	٠,١ ٠,٠

(١) الفترة الممتدة من ١٩٩٥-٢٠٠٠.
(٢) الفترة الممتدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

Source: Badre Eddine Allali, Le commerce inter-Maghrebin: pour une Dynamisation des échanges, ٢٠٠٨, p. ١١

ومن خلال الجدول السابق ونتيجة لعدة اعتبارات يمكن تلخيصها في عاملين أساسين إحداهما اقتصادي والآخر سياسي يمكن وصف التجارة العربية البينية بأنها تتسم نوعا ما بالضعف. وسنتعرض للعاملين الاقتصادي والسياسي على التوالي[٣]:

أ- ويتمثل العامل الاقتصادي في تشابه هيكل الصادرات لدول اتحاد المغرب العربي (انظر الجدول السابق)، حيث يلاحظ في هذا السياق مثلا تشابه هيكل صادرات كل من ليبيا والجزائر على اعتبار أنهما دولتين نفطيتين، وبالتالي فإن حوالي ٩٥% من هيكل صادرات هاتين الدولتين يتمثل في النفط ومشتقاته. كما يتشابه هيكل صادرات المغرب

وتونس وموريتانيا، حيث تمثل المعادن والسلع التموينية معدلات ملحوظة من صادراتها وبالرغم من أن الأغذية والمواد الزراعية الخام تمثل معدل ملحوظ في صادرات موريتانيا (٢٦,٨%) إلا أن توتر السياسة بينهما وبين ليبيا أدى إلى عدم وجود علاقات تجارية بين الدولتين. كما يمكن قول نفس الشيء على تأثير العوامل السياسية على العلاقة التجارية بين كل من المغرب والجزائر عن اختلاف هيكل صادرات كل منهما.

ب- أما العامل السياسي فيتجسد في بروز علاقات التعاون أحيانا أو علاقات الصراع أحيانا أخرى ويلاحظ في هذا السياق أن العلاقات العربية – العربية تتسم مثلها في ذلك مثل النظم الإقليمية الأخرى بوجود علاقات التنسيق والتعاون أحيانا، وعلاقات التوتر والصراع أحيانا أخرى. فالعالم العربي وبقية النظم الإقليمية الأخرى في الجنوب، مثل إفريقيا تشهد باستمرار صراعات سياسية وثقافية ولا تتسم المنطقة العربية بكثرة الصراعات فقط، بل أن الصراعات العربية–العربية تستمر في تداعياتها على العالم العربي ككل.

الطبيعة الهيكلية للاقتصاديات المغاربية:

الجزائر: لعل التطورات الكبيرة التي يعرفها الاقتصاد العلمي حاليا تستدعي من الجزائر رفع التحدي لمواجهة هذه التغيرات والبحث عن سياسات تنموية بديلة عن تلك التي عرفتها من قبل، ويظهر البديل التنموي الجهوي المغاربي في إطار هذا التكتل إحدى السياسات الإستراتيجية خاصة في إطار انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، لهذا الغرض بادرت الجزائر بإدخال إصلاحات هيكلية على المستويين الكلي والجزئي وتطبيق سياسات تسمح لها بالاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي، ومن خلال تحليل

تطور الاقتصاد الجزائري نجده في بداية التسعينات كان وما يزال يعاني من تبعية اقتصادية متعددة الأبعاد.

- **تبعية غذائية:** وتتمثل في استيراد ما يقارب ٣/٢ من احتياجات السكان الغذائية وخاصة منها الحبوب بمختلف أنواعها[٤]، ويمكن إرجاع مرد هذه التبعية أساسا إلى ضعف الإنتاج الزراعية بالرغم من السياسات الإصلاحية التي شهدها القطاع مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد من المنتوج الغذائي.

- **تبعية تكنولوجية:** ناجمة أساسا عن طبيعة الاختيارات التكنولوجية والنمط التصنيعي الذي اتبعته الجزائر خلال عقد السبعينات والذي تميز بافتقاره إلى سياسة تكنولوجية واضحة ومتميزة[٥]، بالإضافة إلى الرغبة لدى متخذي القرار في الحصول على التجهيزات والمعدات الإنتاجية والمصانع الجاهزة أمام إلحاح وكثافة البرامج الاستثمارية المتزايدة.

- **تبعية المالية:** وهي مرتبطة بالتبعية الغذائية والتكنولوجية وبالاختيارات التمويلية التي اعتمدت عليها الجزائر في تمويل برامج تنميتها الاقتصادية خلال السبعينات حيث شكلت إيرادات المحروقات إلى جانب الاستدانة الخارجية مصدرا أساسيا في عملية تمويل المشروعات.

تونس: على الرغم من افتقار الاقتصاد التونسي للموارد الطبيعية والاقتصادية مقارنة ببعض بلدان المنطقة، إلا أن وقع الأزمة المالية الراهنة عليه كانت أقل حدة وضررا حيث استطاع أن يمتص الصدمات بكيفية أحسن من كثير من البلدان الشبيهة معه من حيث الظروف والموارد الاقتصادية، ومرد هذا يعود إلى تحسن مستويات الإنتاجية والمردودية الاقتصادية في بعض الأنشطة منها خاصة السياحة التي أصبحت تشكل المصدر الأول من العملة الصعبة بعد تراجع أسعار البترول في السوق الدولية، غير أن هيكله الاقتصادي الذي يعتمد أساسا على مداخيل السياحة والبترول والفوسفات جعله كغيره من الاقتصاديات الأخرى للمنطقة تابعا

لتقلبات التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية، ويعاني بدوره إلى تبعية خارجية متعددة الأشكال خاصة فيما تعلق بوارداته من السلع الاستهلاكية والغذائية، وقد تظافر ذلك مع الهزات والتقلبات التي عرفتها أسواق السلع والمال الدولية لجعل الاقتصاد التونسي عاجز عن مواجهة الاختلالات الهيكلية التي أصبح يعرفها منذ مطلع الثمانينات، ومن أهم هذه العقبات التي حالت دون تحقيق ذلك[٦]:

- عجز هيكلي في ميزان المدفوعات
- تراجع الإنتاج من البترول والفوسفات وتراجع معدلات نمو الاقتصاد ليستقر عند متوسط ٣% خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين.
- تبعية خارجية فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية والسلع التجهيزية
- تراجع حصيلة الإيرادات من العملة الصعبة نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية.

المغرب الأقصى: على غرار الانتعاش والديناميكية التي عاشها الاقتصاد المغربي خلال فترة السبعينات حيث وصل معدل متوسط النمو إلى ٧،٥ % وهذا نتيجة للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الفوسفات التي تشكل المادة الرئيسية في الصادرات المغربية، فإنه عرف بعض الاختلالات الهيكلية خلال عشرية الثمانينات مما دفع بالسلطات تطبيق مجموعة من الإجراءات والبرامج التعديلية الهيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي والشروع في إعادة جدولة الديون الخارجية للمغرب الأقصى[٧]، ومن أهم العقبات التي عرفها هذا البلد هو اعتماد صادراته على منتوج واحد فقط وهو الفوسفات مما أدى إلى اختلال إيراداته في حالات تراجع الأسعار الدولية للفوسفات "تراجع نسب التبادل الدولية"، وكذلك لافتقاره لمصادر طاقية معتبرة مما شكل عبئا كبيرا على الاقتصاد المغربي وساهم في زيادة العجز الهيكلي

لمبادلاته الخارجية[٨]، خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول وأحيانا أخرى بفعل انخفاض أسعار الفوسفات وقيمة الدولار الأمريكي.

ليبيا: يتميز الاقتصاد الليبي ببعض الخصوصيات التي تميزه عن غيره من الاقتصاديات المغاربية الأخرى، شساعة كبيرة في المساحة وقلة في عدد السكان وثروة بترولية معتبرة وقلة الأيدي العاملة المحلية ووجود احتياجات كبيرة من عنصر العمل، جعلت ليبيا تستقبل أعداد كبيرة من المهاجرين ذوي جنسيات مختلفة، حيث قفزت نسبة السكان الأجانب من ١١% سنة ١٩٨٠ إلى ٤٨% سنة ١٩٩٣، ولقد كان للتواجد الأجنبي المكثف نتائجه الاقتصادية السلبية تمثلت خاصة في عدم تمكن الأيدي العاملة المحلية من اكتساب المهارات والخبرات المهنية اللازمة، حيث كانت نسبة الخبراء الأجانب سنة ١٩٧٥ تعادل ٧٠%[٩]، ورغم المشاريع الاستثمارية الضخمة ومحاولة تطوير القطاع الزراعي والإيرادات المالية الضخمة بفعل ارتفاع أسعار البترول، فإن الاقتصاد الليبي ظل يعاني من تفكك هياكله الإنتاجية وخلل كبير في تجارته الخارجية.

موريتانيا: تعتبر موريتانيا أقل البلدان المغاربية كثافة سكانية مقارنة بمساحتها الجغرافية، وأقلها أيضا من حيث نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الداخلي الإجمالي حيث لم يتعدى ٤٨٠ دولار سنة ١٩٨٩، وتعد موريتانيا بلد زراعي رعوي بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى وجود بعض النشاطات الصناعية كاستغلال المناجم وبالخصوص مناجم الحديد الذي أصبح يشكل تصديره المصدر الأساسي للعملة الصعبة للبلاد (٩٠% من إجمالي الصادرات سنة ٢٠٠٦)[١٠] مع محاولات لإقامة بعض الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبالخصوص في صناعة السمك التي تتوافر عليها ثروة سمكية كبيرة، غير أن الجفاف والمشاكل الاقتصادية التي عرفته موريتانيا خلال عشرية الثمانينات أدت إلى تراجع مستويات النموونزايد العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وكغيرها من البلدان المغاربية

لمواجهة هذه المشاكل شرعت موريتانيا ابتداء من سنة ١٩٨٥ في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المقترح عليها من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كمحاولة لتصحيح الاختلالات وإنعاش أهم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، كما يتميز الاقتصاد الموريتاني بافتقاره للموارد الطاقوية، حيث لم يتعد إنتاجه من الطاقة ٣٠٠٠ كلواط سنة ٢٠٠٦ في الوقت الذي كانت فيه الاحتياجات من نفس المادة ١٤٣٨٠٠٠، ونسجل أيضا تراجع الأنشطة الزراعية التقليدية، حيث بعدما كان هذا القطاع يساهم بنسبة ٤٠ % من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الستينات أصبح لا يتعدى نسبة ٢٠% خلال الثمانينات[١١] وهي نفس الظاهرة تقريبا التي عاشها قطاع المناجم المتمثل أساسا في الحديد والنحاس، حيث تراجع نصيبهما من إجمالي الناتج الداخلي الخام من الربع في الستينات إلى حوالي ١٧% في النصف الثاني من عقد الثمانينات.

واقع التكامل الاقتصادي المغاربي:

على غرار الاتحادات الاقتصادية والجهوية المتواجدة هنا وهناك عبر العالم التي تتميز بكثافة ومتانة الروابط والصلات الاقتصادية والتجارية السائدة بين أعضائها، فإن بلدان المغرب العربي في وضعها الراهن لا تمثل إلا مجموعة هشة، حيث أن حجم المبادلات والروابط الاقتصادية والتجارية بينها ضعيف جدا، إذ لم تتجاوز على العموم نسبة ٥% في نهاية عقد الثمانينات، وعليه يظهر التكامل الاقتصادي المغاربي في هذه الدراسة وخاصة في جانبه الصناعي على أنه مجرد مشروع مستقبلي رغم المحاولات التي تمت حتى الآن، إلا أنه يظل مشروع قابل للتحقيق إذا ما توافرت الإرادة السياسية الصادقة واستحدثت التغيرات والتحولات اللازمة لذلك على مستوى البنى الإنتاجية والاختيارات الاقتصادية والسياسية، ويتطلب هذا

توحيد الجهود بالدرجة الأولى على إقامة صناعة غذائية تسمح بتغطية العجز الغذائي على مستوى المنطقة والتقليل من التبعية الغذائية.

مما سبق يظهر أن بلدان المغرب العربي هي بصدد مواجهة ثلاثة اختيارات لكل منها انعكاساتها وعواقبها على المستقبل التنموي للمنطقة ولمعاناتها في العلاقات الاقتصادية الدولية[١٢]:

١- إما اكتفاء بلدان المنطقة بالبقاء في عزلة تؤول بكل واحد منها إلى المزيد من الركود والتخلف وهو ما أثبتته التجارب التاريخية للعديد من البلدان في العالم.

٢- الانخراط في فلك التكامل التبعي والخضوع للقوى الاقتصادية الكبرى وهي الحالة التي توجد عليها بلدان المنطقة اليوم.

٣- الدخول في تكامل متكافئ ما بين بلدان المنطقة مع بعضها البعض.

ويبدو من خلال تحليلنا للمسيرة التنموية للبلدان المغاربية في جانبها الاقتصادي ومن خلال الإمكانيات والقدرات التي تتوافر عليها البلدان، أن المنطقة مازالت من حيث مستوى وكيفية استغلالها بعيدة عن معايير الاستخدام العقلاني، وأن مستوى التطور الاقتصادي والوضع الاجتماعي السائدين في كل بلد لا يمكن تحسينهما وتسريع وتيرة نموها إذا لم تتم إعادة النظر في أساليب التخطيط والتنفيذ والتنظيم والإدارة السائدة على مستوى اقتصاديات هذه البلدان، لأن الوضع الحالي لمنطقة المغرب العربي على الساحة الاقتصادية الدولية لا يتماشى مع الطاقات والموارد الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، فنصيب بلدان المنطقة الخمسة في نهاية التسعينات كان أقل من ١% من إجمالي التجارة العالمية، كان نصيب الصادرات منها حوالي ٢٠٧٣٦،٤٢ مليون دولار أمريكي (٠،٨٨%) والواردات ١٩٥٥٨،٦٨ مليون دولار أمريكي (٠،٨%) من إجمالي التجارة العالمية[١٣]، ويمكن إرجاع أسباب هذا الضعف من جهة إلى الفترة الاستعمارية الذي ربط اقتصاديات هذه البلدان بالبلد المستعمر، وإلى

السياسات التي انتهجت والاختيارات التي تتحمل فيها سلطات البلدان مسؤولية كبيرة من جهة أخرى.

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن البلدان المغاربية تتوافر على إمكانيات كبيرة تسمح لها بإقامة تعاون وتكامل بين مختلف الأقطار المغاربية، تتميز أساسا باحتوائها على قطاعات صناعية متباينة حقيقية وهي خصائص يمكن أن تشكل قاعدة لانطلاق ديناميكية جديدة التعاون والتكامل بين بلدان المنطقة، خاصة وأن كل العوامل المساعدة على تحقيق هذا الأخير متوفرة بشكل أو بآخر ولم تستغل بطريقة جدية ومستمرة حتى الآن شريطة استحداث بعض التحولات البنيوية والتعديلات على المستوى المحلي والجهوي، أي التوفيق بين المنطق القطري والمنطق المغاربي، لأن النزعة الحالية للسياسات الصناعية التصديرية والبنية الهيكلية لقطاع المبادلات الخارجية في المنطقة لا يساعدان على تحقيق اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي.

– البعد الخارجي للتكامل الصناعي المغاربي:

لقد كان للظروف الجغرافية والتاريخية والثقافية دورها الكبير في رسم معالم العلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية لبلدان الاتحاد، وتظهر المنطقة الأوروبية وبخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي وزنا ثقيلا على اقتصاديات المغرب العربي، حيث هذه الأخيرة كانت تمثل في نهاية التسعينات ما يعادل ٦٩،٥٣% من إجمالي الصادرات المغاربية وتقدم ما يعادل ٦٤،٠٩% من الواردات المغاربية، مع الإشارة أن النصيب الأكبر من المعاملات التجارية للبلدان المغاربية مع بلدان الاتحاد الأوروبي ترجع إلى ثلاثة بلدان هي: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وهي البلدان الأقرب جغرافيا وتاريخيا وثقافيا من منطقة المغرب العربي.

غير أنه ما يمكن قوله هنا في العلاقات المغاربية الأوروبية ظلت خاضعة لفترة ليست بالبعيدة لاعتبارات ظرفية تفتقر إلى النظرة الإستراتيجية الشاملة، ولقد كان هذا التعامل منصب في الحقيقة على البلدان الثلاثة الوسطى من منطقة المغرب العربي وهي: تونس والجزائر والمغرب الأقصى التي كانت تربطها خلال الفترات التي تلت مباشرة حصولها على الاستقلال السياسي، اتفاقيات تجارية مع بلدان الإتحاد الأوروبي في حين تم تجاهل ليبيا نسبيا وارتبطت موريتانيا باتفاقيات يا وندي ولومي الإفريقية، وقد تدرجت هذه الاتفاقيات من حيث أشكالها القانونية وأهدافها عبر ثلاث مراحل(١٤):

١- سنة ١٩٦٩: عقدت اتفاقيات شراكة أو مشاركة مع كل من تونس والمغرب الأقصى، وكان الدافع لذلك هو الرغبة خاصة لدى فرنسا للإبقاء على علاقات مميزة مع بعض البلدان التي كانت تستعمرها. وكان لهذه السياسة الأوروبية تأثيرها المباشر على البنية الهيكلية للمبادلات الخارجية خاصة في تونس والمغرب الأقصى أين تم الاهتمام بتطوير المنتوجات الزراعية التصديرية، ومن أهم نتائج هذا الارتباط بالأسواق الأوروبية ظهور مشاكل وعقبات كبيرة أمام الصادرات الزراعية المغاربية فيما بعد بسبب التغيرات التي عرفتها السياسات التجارية الأوروبية بفعل برنامج السياسة الزراعية المشتركة "PAC" وعقد اتفاقيات مشاركة مع بلدان متوسطية أخرى، وكذلك الانفتاح على أوروبا الجنوبية لتسهيل عملية انضمامها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي فيما بعد.

٢- عقد اتفاقيات للتعاون في شهر أبريل من سنة ١٩٧٦: وجاءت هذه الاتفاقيات لتكييف العلاقات بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي مع أهداف السياسة الأوروبية الجديدة في الميدان التجاري والتي تميزت بالحماية واستفحال الأزمة الاقتصادية، وتميزت هذه الاتفاقيات عن سابقاتها بكونها أكثر شمولية حيث لم تعد تقتصر فقط على الجانب

التجاري، بل تعدت ذلك إلى الجانب المالي من خلال تقديم تسهيلات مالية لكل من الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، وكذا الجانب التقني بتبادل المعلومات والخبرات في ميادين البحث العلمي.

٣ – المرحلة الثالثة من العلاقات المغاربية الأوروبية هي المرحلة الراهنة: والتي تتميز ببروز نظرة أوروبية جديدة في كيفية التعامل مع منطقة المغرب العربي هذه الأخيرة التي لم تعد تتماشى وطموحات وأهداف المجموعة الأوروبية والتطورات الاقتصادية.

عوائق التكامل الاقتصادي المغاربي:

لم يترجم تعدّد الاتفاقيات التجارية بين البلدان المغاربية بتحرير كاف للمبادلات المغاربية البينية، هذه الأخيرة بقيت معرقلة بفعل العديد من العوامل ممّا قلّصت الانسجام الإجمالي لمخطّط التكامل الحالي الموضوع من طرف هيئات اتحاد المغرب العرب، يمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:

١– **تباعد السياسات الاقتصادية:** والتي تتمّثل في الهيمنة القوية للدولة على الاقتصاد والمتماشية مع نموذج التنمية الذي تبنّته أغلب الدول المغاربية، لقد اتجهت الدول المغاربية، منذ تلك الآونة نحو حركية عامّة نحو الانفتاح والتحرير الاقتصادي بوتيرة تختلف من دولة إلى أخرى. حيث طبّق كل من المغرب وتونس برامج التصحيح الهيكلي خلال سنوات ١٩٨٣ و١٩٨٦ برعاية صندوق النقد الدولي وأبرما اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال فيفري ١٩٩٦ وماي ١٩٩٦[١٥]، أما الجزائر فقد ساهم اللا استقرار السياسي في انحراف سياق أو مسار التحرير الاقتصادي خلال حوالي عشرة سنوات، حيث لم يعتمد برنامج التصحيح الهيكلي سوى سنة ١٩٩٤ ولم يصادق على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا في أفريل ٢٠٠٢.

٢- السياسات التجارية: لقد وضعت البلدان المغاربية ترسانة من الحواجز غير التعريفية نجد من بينها:[١٦] شهادات الاستيراد ومراقبة الجودة المفروضة على الواردات بطريقة تمييزية وتعدّد النظم الجمركية بين البلدان من شأن هذه الإجراءات الرفع من تكاليف التبادل المتعلق بالمبادلات الخارجية وتعد ذات أثر سلبي على تنافسية الصناعات الوطنية وعلى حجم المبادلات، هذا وكما نلاحظ غياب تراكم قواعد المنشأ الذي دونه لا يمكن تحقيق تكامل تجاري وعدم وضوح الإجراءات شبه تعريفية (ضرائب إضافية، رسوم وضرائب داخلية على الواردات...) التي تفرضها عدة هيئات حكومية، توجد هذه الترسانة من الإجراءات غير التعريفية في قيد التفكيك بشكل متقدم وهذا بالموازاة مع مبدأ الحرية التجارية المتبناة من طرف البلدان المغاربية في إطار منظمّة التجارة العالمية. إلى جانب هذا فمعظم الشركات البحرية تابعة للقطاع العام، حيث بقي القطاع الخاص مترددا في الاستثمار في هذا المجال بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات البحرية وقلّة مردوديتها، مما جعل الدولة تمارس احتكارا في تسيير هذه المنشآت.

٣- نقص المعلومات حول النظام التفضيلي: يمثل نقص المعلومات المتعلّق بالإطار التفضيلي للتجارة مع البلدان الشريكة حجرة عثرة أمام تحقيق الأهداف المنتظرة من هذا النوع من التعاون وكمثال على ذلك استعمل المصدرون المغاربة (المغرب) الاتفاقيات التجارية والتعريفية المبرمة مع البلدان العربية والمغاربية على وجه الخصوص استعمالا ضعيفا بسبب نقص المعلومات في الإطار التفضيلي ٢٣ مليون دولار أمريكي أي معدّل ٠،١٣% من القيمة الإجمالية للمبادلات الخارجية للمغرب مثّلت ٧١% من إجمالي الصادرات في إطار النظام التفضيلي نحو البلدان النامية الشريكة وخلال نفس الفترة سجلّت مبيعات البلدان المغاربية على مستوى السوق المغربية، متوسطا سنويا يقدّر بـ ١٥٣ مليون دولار (٣٦،٢% من إجمالي

الواردات في إطار النظام التفضيلي) مقسّمة بين الجزائر ٤٨،٥%، ليبيا ٣١،٢%، وتونس ٢٠،٤%[١٧].

- عوامل نجاح التكامل الاقتصادي:

١- تفعيل مشاركة دول اتحاد المغرب العربي في المفاوضات:

إن تنسيق مبررات التعاون في إطار تكتل دولي داخل المنظمة العالمية للتجارة من كونه يؤدي إلى اتحاد الدول المتحالفة بمواقف موحدة بالنسبة للموضوعات التي لا تتطلب من الدول الأعضاء التزامات محددة، كما يساعد هذا التعاون على تعزيز وجود الدول المتحالفة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية بما يضفي بعدا سياسيا أكبر لمواقفها[١٨].

٢- التحول في إدراك مفهوم جديد لتحرير التجارة في منظمة التجارة العالمية:

إن جولة الأورغواي أدخلت مجالات جديدة في التجارة الدولية الذي لم يعد مقتصرا في السياسات التجارية على الحدود كالرسوم الجمركية مثلا وإنما أصبح يستهدف السياسات والتنظيمات المحلية مثل المواصفات التجارية وتقييم المطابقة والإجراءات الصحية والنباتية وحماية الملكية الفكرية، وكلها تحمل في طياتها فوائد وايجابيات لدول اتحاد المغرب العربي إذا حسن استغلالها[١٩]. ويتضح من خلال ذلك أهمية التعامل مع تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك ضمن التنمية التي تبدلها الدول بما يخدم مصالحها الاقتصادية والتجارية، ونعني بذلك تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتتماشى مع التزامات الدول في اتفاقيات المنظمة وهذا يتطلب دعم خاص من الحكومات، كما أن هذا العمل يستدعي صياغة برامج جديدة لإصلاح قطاع التجارة الخارجية ودعم الإصلاحات التنظيمية

وبناء المؤسسات التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية وذلك بجانب دعم التنمية التحتية.

٣- إستراتيجية التأهيل الاقتصادي المحلي لتعظيم مكاسب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

يتطلب التأهيل الاقتصادي العديد من الترتيبات والإجراءات التي تمكنها من مواجهة المنافسة الخارجية، وذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي les réformes économiques وإعادة الهيكلة للمؤسسات الداخلية والعمل على تشخيص الفرص والمخاطر ونقاط القوة والضعف داخل المؤسسات الوطنية والعمل على التسيير المبدع والتدريب على التمهين من أجل التسيير الفعال النظام تسيير المؤسسات الوطنية[٢٠].

إن تطوير العلاقات الاقتصادية البينية ومنها التجارة والاستثمارات والعمالة وتطوير الأسواق المالية في دول الاتحاد، قد يكون اتحادا متميزا للبلدان العربية مقارنة مع التكتلات الأخرى فهذه البلدان المغاربية متقاربة سواء من الناحية الجغرافية أومن ناحية مستوى التنمية والتطور. مما يؤدي بها إلى إقامة علاقات متكافئة مع أي دولة من بلدان هذا التكتل. فجميع هذه العوامل أو المزايا تمكن هذه الدول من اكتساب أفضلية في حالة انضمامها الكلي إلى منظمة التجارة العالمية، وبالتالي تمكن من التقليل من سلبياتها وزيادة القدرة على التنافسية لهذه الدول على الساحة الدولية.

إعطاء مفهوم تكاملي جديد للتجارة المغاربية البينية: يظل المغرب العربي بساكنته التي تقارب ١٠٠ مليون نسمة سوقا جذابة لرؤوس الأموال الخارجية والاستثمار خاصة من دول الخليج. ولكن العائق هو غياب تعاون اقتصادي فعال بين دول المنطقة وغياب نظام تجاري موحد. وحسب دراسة صدرت مؤخرا عن البنك الدولي تمثل التجارة البينية بين دول المنطقة حوالي ١٣% من حجم التجارة لسنة ٢٠٠٤ مقارنة مع ٦,٣% بالنسبة لدول منطقة التجارة الحرة بأمريكا الوسطى (CAFTA) و ١٩,٢% بالنسبة لمنطقة دول جنوب

شرق آسيا (ASEAN) و٢٥% بالنسبة لدول المركوسور بأمريكا اللاتينية و ٥١% بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا (NAFTA) وحوالي ٦% بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي[٢١].

وعلى سبيل المثال، فإن خلق منطقة للتجارة الحرة سيؤثر بشكل كبير على التجارة البينية في المنطقة بحيث سترتفع الصادرات من تونس إلى المغرب بحوالي ١٥% بينما سترتفع صادرات تونس إلى باقي دول شمال إفريقيا ب ١٢,٤% وستشهد الصادرات من المغرب إلى تونس ارتفاعا في حدود ١٣,٦% و ٥٤% بالنسبة لباقي دول شمال إفريقيا وسترتفع صادرات دول المغرب الأخرى نحو المغرب ب ٣٠% و٩٣% بالنسبة لتونس، إن بناء المغرب العربي هو مطلب إقليمي ودولي في الوقت نفسه[٢٢]. فإذا كان خيار الوحدة مطمحا شعبيا محليا، فإن اهتمام القوى الدولية الكبرى بالمنطقة يمكن أن يدفع في اتجاه حل القضايا العالقة كقضية الصحراء ليشمل ميادين أخرى كحماية حقول المحروقات ومعابر النفط وغيرها. أما أوروبا فتريد للمغرب العربي أن يتوجه نحو الوحدة ليضمن فرصا للازدهار والنمو، وهو الطريق الوحيد الذي سيدفع المهاجرين من المنطقة ومن إفريقيا عامة إلى البقاء في دولهم بدل العبور إلى أوروبا. أما صندوق النقد الدولي فينادي بفتح الحدود ورفع الحواجز الجمركية وقيام سوق مغاربية مشتركة للسلع والبضائع والاستثمارات وخلق منطقة للتجارة الحرة لزيادة اهتمام المؤسسات والشركات الكبرى لفرص استثمارات متاحة في منطقة تجمع بين الاتحاد الأوروبي وعلى أبواب الشرق الأوسط والقارة الإفريقية والمحيط الأطلسي.

وإذا كانت المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين دول المغرب العربي تفرض توجها حاسما نحو تفعيل اتحادها، فإن العوامل الإقليمية والدولية تدفع بالاتجاه نفسه. فمشروع الاتحاد المتوسطي الذي أسست له قمة باريس في شهر يوليو الأخير لا يمكن أن يكلل بالنجاح من دون تعاون الدول

المغاربية نظرا لكونها تشكل الامتداد الجنوبي للفضاء المتوسطي. وإذا كان اتحاد المغرب العربي ضرورة إستراتيجية لكل دول المنطقة بإمكانه منح المنطقة مكانة دولية أكبر على صعيد خارطة التأثير الدولي ويحقق استقرارا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا ناجحا، فإن إزالة كل العوائق التي تقف في طريق هذا الإتحاد هو مطلب ملح.

تفعيل تكتلات اقتصادية عربية مغاربية كإستراتيجية لواجهة تحديات النظام الجديد للتجارة العالمية:

كان لزاما على بلدان المغرب العربي إقامة تكتل اقتصادي يبدأ بإقامة منظمة تجارة حرة، خاصة وأن مقومات التكامل بين هذه البلدان متوفرة مع الاختلاف النسبي مثل: الموارد البشرية (الجزائر والمغرب)، مصادر الطاقة) الجزائر وليبيا)، الإنتاج الزراعي) الجزائر، تونس، المغرب)، الثروة السمكية (موريتانيا)، خاصة وأن هذا الإتحاد يضم أكثر من ٧٥ مليون مستهلكن، فالتكامل الاقتصادي مع البلدان العربية يعتبر أحد أهم عوامل المواجهة للتحديات الناجمة عن النظام الجديد للتجارة العالمية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها الانتماء الجغرافي والحضاري والمصير المشترك، إضافة إلى توفر مقومات التكامل مع هذه البلدان. إن فكرة التكامل الاقتصادي العربي تعتبر قديمة نسبيا بالمقارنة مع الكيانات الاقتصادية الكبرى التي ظهرت حديثا، فقد عقد في إطار الجامعة العربية ما يسمى بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة ١٩٥٠ والتي انبثق عنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، ولم ينشط هذا التعاون إلا بعد سنة ١٩٦٤ حيث عقدت ثلاث اتفاقيات ولم يتم تطبيقها وهي[٢٣]:

- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة ١٩٥٧ وتطبيقها بصورة تدريجية.
- إنشاء الصندوق العربي للانتماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق التكامل المالي.

– إنشاء صندوق النقد العربي بهدف تحقيق التكامل النقدي.

ولتحقيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة ١٩٦٤، وبلغ عدد أعضائه وقتئذ ١٤ دولة فقط، وفي نفس السنة أصدر قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة، وانضم إليها عند الإنشاء أربع دول فقط هي: مصر والعراق وسوريا والأردن، وقد نجحت هذه الدول كمرحلة أولى في إنشاء منطقة تجارة حرة بينها مع بداية سنة ١٩٧١ على أمل الانتقال بها إلى اتحاد جمركي ثم الوصول إلى السوق المشتركة المرجوة، ولكن شيئا من ذلك لم يتم. وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦ أكد المؤتمرون على ضرورة الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية مع وضع جدول زمني محدد للتنفيذ، وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإنشاء والمتابعة.

وبالرغم مما يتوفر عليها الوطن العربي من طاقات بشرية ومادية هائلة تعتبر مقومات حقيقية للتكامل الاقتصادي، حيث يتربع على مساحة ١٤ مليون كلم ٢ منها مليونين صالحة للزراعة، ويضم أكثر من ٢٥٠ مليون مستهلك، ويوفر ٢٥% من الإنتاج العالمي للنفط ويختزن ٦٠ % من الاحتياطي العالمي له، كما ينتج ١١% من الإنتاج العالمي للغاز ويمتلك ٢٢،٥٪ من احتياطيه العالمي، بالرغم من كل هذه العوامل فإن التعاون الاقتصادي العربي لا يزال ضعيفا للغاية، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الصادرات العربية البينية حوالي ٩% من إجمالي الصادرات العربية إلى الخارج سنة ٢٠٠٤ ثم ارتفعت إلى حوالي ١١% سنة ٢٠٠٦ بينما بلغت نسبة الواردات العربية البينية ٨،٧٪ من إجمالي الواردات العربية من الخارج سنة ٢٠٠٤ ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٨،٥٪سنة ٢٠٠٦ كما أن الاستثمارات العربية البينية ضعيفة جدا مقارنة بإجمالي الاستثمارات العربية بالخارج، حيث بلغت مجموع رؤوس الأموال في المشروعات العربية المشتركة في الوطن العربي ٢٦ مليار دولار إلى نهاية

سنة ٢٠٠٦، بينما بلغت مجموع رؤوس الأموال العربية الموظفة خارج الوطن العربي إلى تلك السنة نحو ٦٧٠ مليار دولار[٢٤]. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال السنتين الأخيرتين انضم العديد من البلدان العربية إلى منطقة التجارة العربية الحرة التي تقرر استكمال إنشائها في سنة ٢٠١٠ مع تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ١٠٪ سنويا، للوصول إلى السوق العربية المشتركة، ولم لا فالاتحاد الاقتصادي العربي يوفر حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة إضافة إلى السلع والخدمات بين أرجاء الوطن العربي.

الخاتمة والتوصيات:

إن الخلاصة العامة التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة لمفهوم التكامل الاقتصادي المغاربي وإمكانية اعتماده كمنهج جديد وإستراتيجية بديلة لمواجهة التحديات التي يفرضها النظام الجديد للتجارة العالمية، تتمثل بشكل أساسي في أهمية هذا التوجه والإلمام بجوانبه النظرية والتطبيقية

ورغم الإمكانيات المتاحة التي تتوافر عليها البلدان المغاربية إلا أن اقتصاديات هذه البلدان مازالت تعرف تدهورا اقتصاديا واختلالات هيكلية في تجارتها الخارجية، ألزمت على بلدان المنطقة تبني مجموعة من البرامج التصحيحية ومحاولة الخروج من الانسداد الاقتصادي، والبحث عن أنسب الطرق للتكيف مع التحولات العالمية والاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي، إلا أن هناك بعض العوامل التي حالت دون تحقيق ما كان منتظر تحقيقه نذكر منها خاصة:

- تراجع أسعار المواد الأولية (المحروقات والفوسفات) في الأسواق الدولية.
- تذبذب وعدم استقرار الدولار الأمريكي الذي تفوتر به صادرات المنطقة.
- الزيادة الكبيرة للمديونية الخارجية لهذه البلدان والتي أعاقت كل مبادرة تنموية.

- تدهور واختلال التوازنات المالية الداخلية (عجز الموازين الوطنية) والخارجية (عجز ميزان المدفوعات والتجارة).
- تزايد مستويات النمو الديمغرافي مما ساهمت في تعميق المشاكل الاجتماعية كالفقر والتهميش وتزايد معدلات البطالة.
- ندرة رؤوس الأموال وارتفاع أسعار القروض الأسواق المالية العالمية
- تبعية غذائية وتكنولوجية كبيرة وهذا بفعل المكانة الثانوية التي ما زال يحتلها قطاع الزراعة في الاقتصاديات الوطنية، والضعف الكبير الذي ما زال يميز قطاع المبادلات البينية للبلدان المغاربية.
- تركز المبادلات المغاربية جغرافيا وسلعيا مما زاد في تعميق هوة التبعية نحو البلدان المتقدمة خصوصا.
- سيطرة فروع الشركات الأجنبية على نسبة كبيرة من الإنتاج المغاربي وعلى أسواق المنطقة.

وحتى تأخذ البلدان المغاربية بصيغة التكامل الاقتصادي كسياسة بديلة تسمح لها بالاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي، يجب أن تتجاوز إطار قوى السوق دون أن تهملها عند معالجة بعض الجوانب التنظيمية والديناميكية الصناعية على مستوى القطاعات والفروع الإنتاجية، إلى تحديد أهداف جديدة لعملية التكامل في حد ذاتها وتعمل على توفير الشروط الموضوعية لتحقيق تنمية صناعية تسرع من وتيرة النمو الاقتصادي وتحقق اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي وهذا يتطلب تبني سياسات اقتصادية تعاونية مشتركة بين البلدان المغاربية في كل المجالات منها:

في المجال التنموي:

- تنمية الموارد الطبيعية والبيئية وتنمية الموارد البشرية.
- تنمية وتطوير العلم والتكنولوجيا.
- النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا.

في المجال التجاري والاستثماري:

- تطوير التبادل التجاري البيني لدول الاتحاد.
- تطوير الاستثمار البيني وتهيئة المناخ لذلك

في مجال العلاقات الدولية

- تنسيق العلاقات مع التكتلات الاقتصادية القائمة ونشر الأمن والسلم على المستوى الإقليمي.
- التنسيق مع الأنظمة المالية والنقدية والتجارية الدولية.
- ترشيد استخدام المساعدات الدولية وتخفيف عبء المديونية.

Place Maghreb Union in the new system of world trade «Tide horses activation and alternative strategies»

Souli MOUrad
Assistant Prof., Dept. of Economics
College of Admin. & Econ., Qalma Univ.

Abstract

Building the Arab Maghreb as a regional strategic option for the peoples of the region

The forces can cope with the economic future and the advance of globalization must have a qualified human and economic when pulling together if they qualify in a regional framework to integrate

into the global economy And access to economic and political weight in international relations and become an effective partner for the various regional blocs World Cartels of the Arab Maghreb plays an important role in international trade, where all the economic groups linked to international economic particularly the European Union and the United States of America With openness to the emerging economic powers, which are linked with each other agreements of cooperation and economic integration

الهوامش:

(١) Habib El Malki, Le Maghreb Economique Entre le Possible et Réalisable, Le grand Maghreb, édition Econmica, Paris, ٢٠٠٨, P. ٢١٣

(٢) Abdelmadjid Bouzid, Panorama des Economies maghrébines Contemporariness, printed in Algeria , Alger, ٢٠٠٥, P.١٨

(٣) Nejib Ben Miled, impact des Accords commerciaux Préférentiels sur L'évolution des échanges inter-Maghrebins, Le commerce inter-Maghrebins, ٢٠٠٥, P.٦٩

(٤) Sofiane Tahi, vers de nouveaux Modes de Coopération Euro- Maghreb, les cahiers de L'orient, Revue d'étude et de Réflexion sur le Monde Arabe et musulman, Deuxième trimestre N° ٥٨, ٢٠٠٩, P.٩٩

(٥) joseph Muzikar, Les Perspectives de L'intégration des pays maghrébins, centre européen universitaire de Nancy, imprimerie V. doux, ٢٠٠٨, P.٢٩

(٦) Badre Eddine Allali, Le commerce inter-Maghrebin: pour une Dynamisation des échanges, ٢٠٠٧, P ١١

(٧) J.E.MITTAINE et F. PEQUERUL: Les unions économiques régionales, édition armand coliin , Paris, ٢٠٠٩ , P١٤

(٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٩، نقلا عن مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، السنة التاسعة، سبتمبر ٢٠٠١، ص.٥١

(٩) علي حافظ منصور :تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع - الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الاقتصاد العالمي،)سطيف ٢٩-٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ٢٩.

(١٠) HAROUN.T: «Les opportunités d''intégration économique au Magreb. Approche théorique et perspectives concrètes» Thèse de doctorat en sciences économiques. Sophia-antipolis ٢٠٠٧,P ٢١٦.

(١١) محمد مصطفى العيدالله : "التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية" ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر – مركز الوحدة العربية ٢٠٠٩ ، ص.٣٦

(١٣) محمد مصطفى العيد الله: "التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية" ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر – مركز الوحدة العربية ٢٠٠٩، ص ٣٧.

(١٤) المرجع والصفحة السابقين.

(١٥) المرجع والصفحة السابقين.

(١٦) اسماعيل شعباني، محتوى الشراكة الأوربية العربية: تحليل اتفاقيات تونس والمغرب وآفاق الشراكة الجزائرية، مجلة العلوم التجارية العدد٠١ /٢٠٠٤، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، ص٢-١٦.

(١٧) JEAN BOULOUIS, Droit Institutionnel de l'union européenne, édition Montchrestien delta, Paris, ٢٠٠٧,P ١١٧.

(١٨) JEAN MARC LOREL, Droit et pratique de l'union Européenne , édition Gualino, ٢٠٠٦ ,P ٨٣.

(١٩) BICHRA KHADER, Le Partenariat Euro– Méditérranéen après la Conférence, édition l'harmattan, Paris ٢٠٠٧, P ٢٥٦.

(٢٠) محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٥، ص ١١٣.

(٢١) مقتطفات من ندوة "مركز الحوار العربي" – ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مقال اقتصادي في الموقع الالكتروني التالي: http://www.dctcrs.org/s٥٠٤١.htm

(٢٢) الموقع الالكتروني السابق.

(٢٣) محمد محمد مصطفى البنا، التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الاقتصادي في مواجهتها، مؤتمر حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٤٢.

(٢٤) المرجع السابق.